الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: من يشعل هذا المصباح؟ حقوق الانسان بين الرجاء و عدم اليقين

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1999). *الإفتتاحية: من يشعل المصباح؟ حقوق الانسان بين الرجاء و عدم اليقين.* رواق عربي، 4 (2)، 6-19.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

من يشعل هذا المصباح؟ حقوق الإنسان بين الرجاء وعدم اليقين

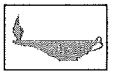

لاحظ طلاب الدورة التدريبية الصيفية أن شعار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو مصباح علاء الدين. وقد سأل أحدهم يوما بخبث: من يشعل المصباح؟ أو بالأحرى من يحك المصباح؟ هل تتوقعون فعلا أن يخرج المارد ليحقق لكم أحلامكم؟ ومن هو هذا المارد إذن؟.

لم يني طلابنا يسألون هذا السؤال نفسه بطرق مختلفة. والطريف أن هذه الأسئلة لم تفقد أبدا طزاجتها أو قدرتها على إشعارنا بالمفاجأة. فقد يطرح أحدهم المسألة بأكثر الطرق مباشرة: هل حقوق الإنسان قابلة للتطبيق فعلا؟ أم أنها ضرب من المثاليات والأحلام؟ وقد يطرحها آخر بطريقة أكثر التواءا وفلسفية: هل يوجد "الإنسان" بالتجريب فعلا، أم أنه لا يزال مشروعا؟ وإن كان يوجد فأين هو؟ ولماذا لم يخرج من القمقم فعلا لكي يؤكد على صدق ما جاء بديباجة الإعلان العالمي من أنه ولد حرا ومتساويا في الكرامة والحقوق، وإذا كان الضحية إنساناً والجلاد إنساناً-أيضا، فما هو فعلا المشترك بينهما؟، وهل هناك حكم موضوعي يستطيع أن يتخذ موقف الحياد الضروري لصيانة حق هذا وحق ذاك؟. فإذا لم يكن مثل هذا الموقف ممكنا، ألا يكون الناس دائما في وضع يتصرفون فيه بناءا على أوضاعهم ومكانتهم في نسيج علاقات اجتماعية موضوعية، تتكون عندها مصالحهم ورؤاهم للعالم ومواقفهم وسياساتهم وتصرفاتهم، بما فيها سلوكهم حيال أشد معاني الحقوق بدهية أو جوهرية،مثل مناهضة التعذيب، وغيره، فإذا كان الحاصل هو ذلك، ألا يكون من باب التجهيل والتجريد المخل أن ننسب الحقوق والمسئوليات للإنسان-بالتجريد، وليس للناس بتحديدهم في الواقع التاريخي والاجتماعي المحدد؟

وحتى لو لم يكن من الضروري أن نجيب على كل تلك الأسئلة، مكتفين بالابتسام بكل ثقة في وجود "الإنسان"، وإمكانية استخراجه أو استنباطه أو دعوته للقفز خارج الجب الذي يوجد به في الواقع باعتباره حاكما أو محكوما، مضطهدا أو

مضطهدا، غنيا أو محروما من القوت، صاحب جاه وسلطان أو مجردا تماما من كل مورد للقوة..الخ. حتى لو لم نجب على هذه الأسئلة، فلا يمكننا مطلقا أن نتهرب من السؤال الكبير الذي بدأنا به: وهو من يشعل المصباح؟ و من هو هذا المارد الذي نتوقع أن يأتينا بعالم تتحقق فيه الحقوق وتحترم؟

إن السؤال عن الفاعل، أو القوة الاجتماعية، السياسية، الفكرية..الخ التي تعتقد أن بوسعها شن نضال ناجح من أجل الحقوق الأساسية، هو سؤال شامل. إذ يستحيل أن نجيب على هذا السؤال بدون الإشارة إلى الزمن، وإلى الهيكل الاجتماعي، والوضع السياسي والتناقضات الكبرى في المجتمع وطرق حلها، والمناهج الشائعة في الحقبة التاريخية المحددة هذه لحل تلك التناقضات، وعلى رأسها التناقضات التي يشتمل عليها تحقيق أو فرض احترام الحقوق الأساسية.

إنه إذن سؤال شامل؟ ومركب، بمعنى أنه يستحيل أن نجيب عليه إجابة تشفي غليل طلابنا، بدون تناول كل الوضع الاجتماعي والسياسي القائم في بلادنا العربية، التي هى مناط اهتمامنا المباشر.

كيف نجيب إذن على هذا السؤال، بدون أن نستغرق في تحليل الأوضاع الاجتماعية برمتها؟

وبما يكون من الممكن الإجابة بمقترب غير مباشر، وهو مناهج وأساليب النضال من أجل تغيير الواقع عموما، وخاصة تلك المناهج والأساليب التي شهدناها خلال ربع القرن الماضي. إذ إن كلا من هذه المناهج أو اشتمل على فاعل اجتماعي متميز على نحو ما عن غيره.

إن السؤال عن الفاعل، أو القوة الاجتماعية، السياسية، الفكرية..الخ التي تعتقد أن بوسعها شن نضال ناجح من أجل الحقوق الأساسية، هو سؤال شامل.

النضال السلمي والديمقراطي

وحيث إننا بدأنا بمسألة مناهج التغيير، فلابد من الإشارة إلى خصوصية النضال الحقوقي/الإنساني بالمقارنة بغيره مثل النضال الطبقي، النقابي، الأيديولوجي الوطني، إذ يلتزم النضال الحقوقي من حيث الأصل بمبدأ التغيير السلمي ثم إنه يتوجه بخطابه إلى الناس جميعا، أو إلى المجتمع كله، بالنسبة لحالة النضال الحقوقي على مستوى أمه بعينها، وهو في كل الأحوال ينهض على أكتاف حركة تتشكل بصورة تدريجية من عدد من المنظمات والفعاليات المستقرة ذات

التكوين المهني العالي والتكوين المؤسسي الحديث.

ويجب أن نبدأ ببحث ما يعنيه ذلك بالنسبة لفعالية النضال الحقوقي وقدرته على الوصول لنتائج مثمرة.

غير أن قبل أن ندخل إلى استنتاجات تخص الحركة الحقوقية، يجب أن نوضح المعاني المباشرة للسمات الأساسية لهذه الحركة، فأولا يعني مبدأ التغيير السلمي باستبعاد وسائل العمل المسلح، وخاصة الإرهابي. وقد لا تدين حركة حقوق الإنسان ثورات شعبية مسلحة. إذ ليس ذلك شأنها وهى لا يجب أن تقيم من نفسها حكما على مناهج التغيير السياسي، إلا في الحدود التي تنتهك فيها حقوق أساسية للإنسان.

يتميز النضال الحقوقي الإنساني مقارنة بغيره من النضال الطبقي والنقابي والأيديولوجي بالتزامه بمبدأ التغيير السلمي ورفضه التغيير المسلح والإرهابي

ومع ذلك، فإنه يصعب تجنب الخوض في هذه القضية. إذ إن النزاعات السياسية المسلحة والحروب الأهلية لم تعد قابلة للحصر بين متحاربين، وبشكل متزايد، يترتب على هذه النزاعات مآسٍ إنسانية لا حصر لها. والأغلبية الساحقة من الحروب الثورية خلال النصف الثاني من القرن العشرين كانت وحشية بكل المقاييس، وهى ما تؤسس وضعا جديدا بصورة جذرية من حيث الظروف المباشرة لحياة الناس. وبصفة خاصة في ما يتعلق باحترام حقوقهم المدنية والسياسية.

وعلى أية حال، فحتى لو لم تكن للحركة الحقوقية مرجعية سياسية للحكم على استخدام وسائل النضال المسلح، فإنها ملتزمة تاريخيا بعدم استخدامها هى هذه الوسائل.

إن المعنى المهم الذي يجب استنتاجه بوضوح من هذا الالتزام، هو أن الحيز المتاح لتطبيق واحترام حقوق الناس، أو حتى لمجرد الدفاع عن هذه الحقوق والنضال من أجلها (رقابة-حماية-تعليم-تمكين-..الخ) هو ضئيل جدا إلا في الإطار السياسي الديمقراطي.

ثمة إذن فرص لبدء نضال حقوقي في ظل أوضاع سياسية ودستورية غير ديمقراطية، على الأقل في بعض الحالات. وكان من غير المتوقع أن تتوطد وتستقر حركة حقوقية فعالة، وقادرة على التعامل مع الحكومات والمنظمات الأخرى معاملة ندية حقا.

إن هذه الحقيقة قد تضع الحركة الحقوقية في تناقض صعب للغاية. إذ تبدو ثمة استحالة حقيقية في تأسيس حركة ذات فاعلية واستمرارية للنضال الحقوقي الإنساني سوى بعد استتباب نظام دستوري ديمقراطي وقد يعتقد البعض أن هذه الحقيقة قد تقلل كثيرا من أهمية الحركة الحقوقية ذلك أن النظام الديمقراطي يقلل من الحاجة لهذه الحركة، طالما أن الناس يستطيعون الاعتماد على أطر قانونية للحماية مثل القضاء.

وجماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب السياسية، وجميعها يتمتع بوضع قانوني مستقر في النظام الديمقراطي.

أما في غياب نظام ديمقراطي فتشتد الحاجة إلى حركة حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن ما يمكن تحقيقه من إنجازات قد لا يكون كبيرا، فثمة فرص معينة للإفراج عن معتقلين، أو انتزاع هامش لحرية التعبير أو حرية التجمع والتنظيم..الخ. غير أن هذه الإنجازات تظل عشوائية وجزئية ومتقطعة وقابلة للانتكاس، حتى في ظل أفضل الظروف.

ويجب ألا يفوتنا التأكيد على أن النظم غير الديمقراطية لابد أن تجعل أحد أهم أهدافها تدمير أية حركة حقوقية مستقلة عن السلطات التنفيذية أو التي لا تخضع لضغوطها ولا تصدع لأوامرها. ثمة بالطبع إمكانية لنشأة حركة حقيقية في إطار نظام سياسي غير ديمقراطي في ظل ظروف دولية ومحلية محددة تجعل السلطة التنفيذية غير مطلقة اليد في مداولة نفس مستوى القمع والتنكيل بالأ ح رار ونشطاء حقوق الإنسان. ولكن هذا النظام لديه وسائل لا حصر لعددها لتضييق الخناق على هذه الحركة، أو اقتلاعها وتلويث سمعتها وتعميق الفجوة بينها وبين المجتمع ككل.

غير أن الأمر الأهم هو أن النظام غير الديمقراطي هو بالتعريف نظام للمداولة التعسفية للسلطة العامة، أي أنه إما نظام يفتقر افتقارا عميقا لمفهوم حكمة القانون، أو أنه يطبق قانونا يفتقر افتقارا عميقا للمعقولية والرشادة، ناهيك عن احترام الحقوق الأساسية. وفي الحالتين، سيكون كل إنجاز في مضمار الدفاع عن الحقوق الإنسانية ممكنا في حدود الهامش المسموح به، والذي غالبا ما يتواجد أو

إن الحيز المتاح لتطبيق واحترام حقوق الناس، أو حتى لمجرد الدفاع عن هذه الحقوق والنضال من أجلها (رقابة- حماية-تعليم- تمكين-..الخ) هو ضئيل جدا إلا في الإطار السياسي الديمقراطي.

ينعم بالارتباط بالحاجة للدعاية الخارجية والداخلية.

ثمة تناقض يستحيل حله إذن بين احترام حقوق الإنسان والنظام السياسي الذي لا يحترم حكم القانون أو يفرض قانونا لا يحترم الحريات العامة والحقوق الأساسية.

ومعنى ذلك أن ضمان أوسع احترام ممكن لحقوق الإنسان لن يتحقق قبل النجاح في الانتقال إلى الديمقراطية وإلى ضمانات دستورية قوية.

النضال الحقوقي والنضال الديمقراطي

ويجب في كل الأحوال أن نميز بدقة بين النضال الحقوقي الإنساني والنضال الديمقراطي السياسي. غير أن ثمة رابطة عميقة بينهما بكل تأكيد، ويمكننا بحث نوع الارتباط من ناحية مناهج العمل.

لقد تحقق التغيير السياسي طوال القرن العشرين بأساليب شتى، بعضها سلمي والآخر عنيف. وثمة فئة ثالثة عرفت الأسلوبين معا. وتضم أساليب التغيير العنيفة الحرب الثورية والأهلية والانقلابات العسكرية.

وحتى عندما يكون الهدف من أسا ليب النضال هذا هو تحقيق الديمقراطية، فإن الحركة الحقوقية لا تشارك فيها، وتحتفظ لنفسها بمسافة ملحوظة مع هذه الأساليب.

أما أساليب التغيير السلمي، فقد كان أبرزها التغيير الإرادي من أعلى. وغالبا ما يتم اتخاذ قرار بأحداث تغيرات كبيرة في الوضع السياسي والدستوري بمناسبة انتقال السلطة السياسية إلى شخصيات وقيادات جديدة تتحسس طريقها إلى شرعية مستقلة عما سبقها. وقد يكون الهدف مجرد إرضاء الرأي العام العالمي أو القوى الكبرى، أو صنع موجه كبيرة للرعاية تصلح لتمرير إجراءات اقتصادية أو سياسية أخرى تمريرا آمنا.

غير أن الانتخابات العامة شكلت أكثر الطرق منهجية وانتظاما للتغيير السياسي.

ولكن هذا الطريق يفترض بالأصل وجود نظام ديمقراطي أو جهوداً جادة

لا يفوتنا التأكيد على أن النظم غير الديمقراطية لابد أن تجعل أحد أهم أهدافها تدمير أية حركة حقوقية مستقلة عن السلطات التنفيذية أو التي لا تخضع لضغوطها ولا تصدع لأوامرها.

للتحول إلى الديمقراطية.

وفي غياب هذا الشرط يبدو أن أعظم وأبرز آليات ومناهج التغيير السياسي والدستوري السلمي هو الكفاح المدني الممتد أو طويل الأجل.

وخلال العقدين الأخيرين تفوق هذه المنهج على كافة مناهج التغيير الأخرى، وهو يقف وراء نجاح بعض من أهم الثورات في عصرنا، مثل الثورة الإيرانية ١٩٧٩ وثورات أوربا الشرقية ١٩٨٩،والانتفاضة الفلسطينية ٨٧-١٩٩٠ وأيضا ثورة الطلاب في إندونيسيا والتي فتحت الطريق لسقوط نظام سوهارتو الدموي المستبد وعقد انتخابات حرة خلال العام الحالي ١٩٩٩

أغلب هذه الثورات اتخذت شكل مظاهرات ممتدة لأسابيع أو شهوراً، أدت إلى شكل نظام القمع القائم وفي بعض الأحداث اقترب الكفاح المدني من شكل العصيان السلمي الجزئي أو الكامل. هذا وإن كان الكفاح المدني يستمر بقدر مدهش من التنوع وتعدد المستويات والأشكال.

ليس هناك طريق للنضال أكثر توافقا مع طبيعة حركة حقوق الإنسان مثل الكفاح المدني طويل الأمد، بكل أشكاله.

وتتوقف نجاعة هذا المنهج أو الطريق على مشاركة كل فئات الشعب في أشكاله العليا، ففي هذه الأشكال يتخذ الكفاح المدني مظلة من تحالف شعبي واسع النطاق يتفق على التغيير ويحدد اتجاه الحركة ويبذل كل التضحيات الضرورية لانتزاعه. وبطبيعة الحال، فإن مستوى الكفاح يتزايد عمقا واتساعا كلما ساهمت فيه المنظمات الجماهيرية والمؤسسات النقابية والحزبية. حيث ت س تطيع المحافظة على الطابع السلمي للنضال ومقاومة الانحراف إلى العنف واسع النطاق أو العشوائي، كي يمكن لها المحافظة على الأهداف المباشرة للحركة الجماهيرية.

لقد كانت تلك هى الصورة المنظمة التي تدرجت إليها الانتفاضة الفلسطينية، ثم خسرتها في المرحلة الأخيرة. فبدأ ت الانتفاضة بمظاهرات شعبية عشوائية زودها الأطفال والشباب بطاقة حركة هائلة، ثم دخلت إلى مرحلة التنظيم حيث كونت لنفسها قياد، جهوية وفي هذا المرحلة اقترنت الانتفاضة حثيثاً من نموذج العصيان المدني وطورت أساليب أخرى للحياة. ولولا توقف هذه التجربة بسبب

في غياب الشرط الديمقراطي يبدو أن أعظم وأبرز آليات ومناهج التغيير السياسي والدستوري والسلمي هو الكفاح المدني الممتد أو طويل الأجل.

الاعتقالات التي طالت عدة صفوف من القيادات لصارت مدرسة من مدارس الكفاح المدني الناجح. بينما اتسمت مرحلة الهبوط بشئ من العشوائية وتفتيت القوة وإثارة الخلافات والانحرافات إلى العنف ضد الذات فيما يعرف باسم "تصفية العملاء".

إن نجاح ثورات أوربا الشرقية عام ١٩٨٩ قد ارتبط أيضا بكونها هبات مشتركة شملت المجتمعات بكل قواها.

ومن هنا، فإن نجاح النضال الحقوقي كنضال ديمقراطي سلمي ومدني يتوقف إلى حدّ بعيد على قدرته على مخاطبة المجتمع كله، أو الشعب بأسره. فإذا كان هناك مارد قادر على أن يأتي بفجر الخلاص هذا، فهو بكل تأكيد الشعب كله.

تتوقف نجاعة هذا المنهج على مشاركة كل فئات الشعب تحت مظلة من تحالف شعبي يتفق على التغيير ويبذل التضحيات من أجله.

الوسيط الاجتماعي

ثمة فجوة هامة للغاية على ذلك- فيما يتعلق بقضية النضال المدني طويل الأمد، وهى فجوة تتمثل في إنه قد ينتهي إلى تأسيس نظام غير ديمقراطي أو حتى معاد للديمقراطية.

وقد توسع المنظور قليلا لإبراز الاختلافات العميقة في مسارات التغير السياسي والدستور ي. ونحن نعتقد أن هذه الاختلافات تعود إلى متغيرين جوهريين: الأول هو الفكر الذي تحمله الطليعة أو البؤر النشطة للدعوة التي تجتذب عقول الجمهرة الواسعة من الناس.

ويجب هنا التمييز بين هذه الطلائع التي تحمل فكرا ديمقراطيا، وتلك التي تحمل صورة مختلفة من الفكر الشمولي. وكامتداد لهذا التمييز يجب التفريق بصورة واضحة تماما بين الدعوة السلمية، والدعوة أو الممارسة العنفوية.

أما المتغير الثاني فهو امتلاك الشعب عموما أو قطاعاته وفئاته الطبقية المختلفة لمؤسسات العمل العام السياسي والمدني والنقابي. إن من يملك أكثر من غيره مثل هذه المؤسسات يستطيع أن يؤثر اكثر من غيره على المسار النهائي للنضال المدني إن تلك الفئات الأكثر تنظيما هى الوسائط الأساسية التي تحمل عبء الكفاح المدني وتحصل على أفضل مقتربات التأثير عليه.

ففي حالة الثورة البلشفية مثلا: كانت هناك طبقة عاملة نشطة وملتزمة.

وحزب طليعي يؤمن بأيديولوجية ثورية، بينما كان الشعب منقسما على نفسه بشدة، مما أدى إلى حرب أهلية أعقبها تأسيس نظام اجتماعي جديد يقوم على الملكية العامة ونظام سياسي شمولي يقوده حزب وحيد، وفي المقابل، اشتملت الثورة الصينية بالدور الأساسي للطبقة الفلاحية مع وجود نفس الحزب الطليعي الثوري، ودرجة عالية من التوحد الشعبي وهو ما جعل هذه الثورة أقل دموية، وإن لم يجعل النظام السياسي أقل شمولية. وثمة نمط مناقض تمثل في الثورة الفاشية في إيطاليا والتي قادها حزب شمولي أيضا، اعتمد أساسا على الطبقة الفلاحية، في مواجهة مدن معا ر ضة وطبقة عاملة نشطة ومضادة للمشروع الفاشي.

أما بالنسبة لنماذج التغيير السلمي، فستجد أن الكفاح المدني طويل المدى قد اتسم بالدور المميز للطلاب في حالة كوريا الجنوبية، والدور الخاص لفئة رجال الدين وتجار البازار في الحالة الإيرانية، ولم يكن هناك حزب سياسي يلعب دورا قياديا أو مهيمنا.

ولكن كانت هناك بؤر نشطة للدعوة الإسلامية في حالة إيران، والديمقراطية في حالة كوريا الجنوبية. وجاء الفارق بين مصير الدولتين تعبيرا عن هذا التمايز في الثقافة السياسية والفكر السياسي للبؤر الطليعية النشطة. فتأسس نظام شمولي جديد في إيران بعد ثورة ١٩٧٩، بينما تحول النظام السياسي في كوريا الجنوبية إلى الديمقراطية الليبرالية، ولو شكليا بدءا من منتصف الثمانينات، وبصورة أقوى خلال سنى التسعينيات.

والواقع أن التكوين العضوي للممارسة الكفاحية المدنية يتغير تبعا لهذه المتغيرات. ولنقارن مثلا بين تجر بتي كل من بولندا والجزائر، لكي نوضح الفارق الحاسم بين مسار التحول في الحالتين. فقد كان لدى البولنديين نقابة التضامن التي التفوا حولها منذ الانتفاضة العمالية في نهاية السبعينات، وحتى انتصار الديمقراطية. بينما افتقر الجزائريون لأية هياكل منظمة على المستوى القاعدي، وذلك باستثناء الجماعات الإسلامية وعصابات التطرف الديني. ولذلك انزلقت ثورة مدنية جماهيرية إلى طريق مسدود شهد صداما مروعا بين القطاعين

إذا كان هناك مارد قادر على أن يأتي بفجر الخلاص هذا، فهو بكل تأكيد الشعب كله لذا كان أساسياً في مخاطبة النضال الحقوقي للمجتمع كله أو الشعب بأسره.

الوحيدين المنظمين وهما الجيش والتيار الإسلامي وخروج الشعب كله من الصورة، لأنه كان محروما من كل صور التنظيم المدني الثقافي والسياسي والجمعياتي، ونستطيع أيضا أن نقارن بين التجربة البولندية والتجربة الإيرانية. فالأولى كانت منظمة من جانب نقابة التضامن، بينما كانت الثانية قد خضعت لفترة لتأثير دعاية وفكر مجاهدي خلق ولكنها سريعا ماصارت خاضعة للتنظيم الشيعي الرسمي، وتجار البازار، وقد أدى التحالف بين رجال الدين الكبار والتجار التقليديين إلى انزلاق النضال المدني إلى تأسيس نظام سياسي أشد قسوة وشمولية من نظام الشاه.

إن من يملك أكثر من غيره مؤسسات العمل العام السياسي والنقابي والمدني يستطيع أن يؤثر أكثر من غيره على المسار النهائي للنضال.

ولكن ماذا يعنيه ذلك كله بالنسبة للكفاح الحقوقي؟.

ثمة معنى واضح للغاية وهو ضرورة أن تعتمد الحركة الحقوقية على وسائط اجتماعية نشطة ومنسجمة مع فكر حقوق الإنسان، وقادرة على نسج مؤسساتها الجماهيرية.

وأقرب هذه المنظمات الجماهيرية إلى العمل الحقوقي هى المنظمات غير الحكومية والروابط المدنية في مختلف ميادين القطاع العام ذا الصلة بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

فالنقابات والأحزاب السياسية سوف تظل شديدة الضعف في غالبية المجتمعات العربية لفترة طويلة مقبلة من الزمن، بينما توفر الروابط والجمعيات آلية تنظيمية مرنة وقادرة على نظم نشاطات الناس على كل المستويات. ولذلك، فإن الفكر الديمقراطي الحديث يعدها أقرب إلى الطموحات والمثل الديمقراطية من الحزب السياسي. وثمة نظريات تتحدث عن ضرورة تطوير نماذج لديمقراطية الروابط الجماهيرية.

فإذا كانت الروابط الجماهيرية هى الأقرب منالا والأفضل صلة بفكرة النضال المدني، فمن القوى الاجتماعية يمكنه تشكيل الوسيط الاجتماعي لهذا النضال بشقيه الديمقراطي والإنساني؟.

إن البعض يرشح طبقة اجتماعية أو أخرى. فلا زال الفكر الماركسي التقليدي في بلادنا العربية مثلا يركز على الأدوار التقدمية و"الديمقراطية" التي تلعبها

الطبقة العاملة الحضرية. كما يهتم بعض المفكرين الماركسيين بدور الفلاحين ويقود هذا التركيز على الطبقة العاملة إلى نقد الحركة الحقوقية لما يقال عن إهمالها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقابل الحقوق المدنية والسياسية وفي المقابل، فالقوى الليبرالية البازغة في العالم العربي تدعونا لوضع آمالنا على أكتاف الطبقة الرأسمالية الجديدة، والتي يقال أن مصلحتها تقود إلى نظام ودستور ديمقراطي وحريات عامة..الخ.

أما المثقفون فيأملون في الطبقة الوسطى الحديثة والتي قادت كافة الحركات السياسية، إنهم كانوا قد أحاطونا علما بأن الطبقة الوسطى ممزقة بين كافة التيارات السياسية، وأنها كانت وراء معظم الثورات والانقلابات الثورية. وتقف قطاعات أساسية منها الآن وراء التفسير الأشد تطرفا للدين وتبغي فرض دولة دينية يستحيل أن تتصالح مع الحريات الأساسية.

وبذلك تبدو الدعوة لتعليق الأمل على هذه الطبقة متناقضة. ولا تقل الدعوة عن الاعتماد على "الطبقات الشعبية" من خلال الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تناقضا. فطالما أن الدعوة تنطوي على عدم إدراك للطبيعة السياسية والمدنية الغالبية للقضايا الكبرى، بما فيها قضايا السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي فلن يكون من المنطقي لهذه القوى أن تؤسس نظاما يحترم المثل الديمقراطية.

وفي مقابل التركيز على أدوار طبقات اقتصادية-اجتماعية، يدعو البعض للتركيز على أدوار فئات اجتماعية نوعية، ولا شك مثلا أن الطلاب قد قاموا بأدوار كبيرة في النضال الديمقراطي. والثورة التي شهدتها اندونيسيا عام١٩٩٨. وقبل ذلك الثورة الزاحفة التي شهدتها كوريا الجنوبية طوال الثمانينات وبداية التسعينات وأدت إلى مكاسب ديمقراطية كبيرة هى "ثورات طلابية". وبلادنا العربية ليست غائبة إطلاقا عن هذا التراث العظيم للنضال الطلابي. وثورة ١٩٨٤ في السودان مثلا كانت ثورة ديمقراطية طلابية، وباستطاعتنا أن نعطي أمثلة للدور البارز للطلاب في النضالات الاجتماعية والديمق ر اطية التي شهدتها مصر (٦٨-٧٧/٧٢)، والجزائر (١٩٨٨)، والأردن (٨٨-١٩٨٩و١٩٩٣).

ضرورة أن تعتمد الحركة الحقوقية على وسائط اجتماعية نشطة ومنسجمة مع فكر حقوق الإنسان، وقادرة على نسج مؤسساتها الجماهيرية.

كما أن من المنطقي أن يقترح البعض دورا خاصا للمثقفين، الذين قادوا بطبيعة الحال معظم إن لم يكن كافة- الحركات السياسية ذات الجذور الشعبية والمجتمعية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

والواقع أن جميع هذه الطبقات والفئات الاجتماعية قد تقوم بأدوار رئيسية في النضال الديمقراطي والحقوقي، في بلدان مختلفة ولحظات متباينة من الزمن.

غير أنها قد تلعب أيضا أدوارا غير متسقة مع المثل الديمقراطية والحقوقية نتيجة لطبيعة الأيديولوجية التي تنفذ وتنتشر بينهاومن الطبيعي كذلك أن تنقسم هذه الطبقات في الفئات بين ميول متعارضة. وبينما لا يمكن استبعاد أن تقوم أي من هذه الطبقات والفئات بدور الشرارة أو المحرك للنضال الديمقراطي والحقوقي، فإن هذا النضال غالبا ما ينهض على أكتاف تحالف شرائح من كافة الطبقات والفئات، وليس من أي منها بكامله.

إن هذا الطابع الجبهوي الواسع هو الذي يعطي للنضال الديمقراطي والحقوقي طابعه الشعبي، في اللحظات الحاسمة. وربما يتسق ذلك مع طبيعة الدعوة الديمقراطية والإنسانية فهذه الدعوة لا تترجم بالضرورة مصالح أي من الفئات أو الطبقات الاجتماعية الكبرى، بل وقد تتعارض مع بعضها مؤقتا. فهى ليست دعوة خاصة بمصالح معينة أو سياسات محددة أو اختيارات خاصة في مجال النظم الاجتماعية والاقتصادية. وإنما هى دعوة تنظم و"تؤنسن" حقل الممارسة الاجتماعية، وتضع حدودا صارمة على كيفية ممارسة الصراع الاجتماعي بشقيه السياسي والاقتصادي وغالبا ما ترى الفئات التي تسيطر فعلا على السلطة أو التي تعتقد أنها أوفر قوة وبأسا وفي الساحة السياسية في الدعوة الديمقراطية والإنسانية قيدا شديدا على حركتها ومصالحها.

وفي نفس الوقت، فإن الدعوة الديمقراطية والإنسانية لا تسلم ولا تذعن ببساطة للضغوط التي تدفع إلى التطرف لكي تبدو وكأنها تساند الضعفاء والمضطهدين. إنها تساعدهم فعلا في شن نضالاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد على استحقاقهم بالحتم والضرورة لحد أدنى من الحقوق، ولكنها لا تدعوهم إلى تدمير الطبقات الأخرى بوسائل عنيفة، مثلما تفعل الدعوة الشيوعية،

إذا كانت الروابط الجماهيرية هي الأقرب منالا والأفضل صلة بفكرة النضال المدني، فمن من القوى الاجتماعية يمكنه تشكيل الوسيط الاجتماعي لهذا النضال بشقيه الديمقراطي والإنساني؟.

والاشتراكية الثورية، على سبيل المثال. والدعوة الديمقراطية والإنسانية تحتاج إلى إدراك فعلي واستيعاب أخلاقي وتوازن وجداني للاقتناع بها وتبنيها والنضال من اجلها. ولهذا السبب فإنه يصعب تصور أن تصبح الديمقراطية والدعوة الإنسانية "إيديولوجيا" طبقة أو فئوية، لأنها لا تستطيع أن تجيب على جميع الأسئلة التي تطرحها أية طبقة على ذاتها بخصوص مصالحها ورؤاها الكونية والاجتماعية. وهى أيضا لا تحل محل أية رؤية أو أيديولوجيا أخرى، وإنما هى إطار عقلاني وأخلاقي لكل الممارسات والنضالات، يفرض عليها فرضا احترام آدمية الناس.

وهى لذلك قد تلملم "أقساما" أو "شرائح" من الطبقات الكبرى والفئات الاجتماعية الأساسية، وخاصة بعدما تكون هذه الطبقات والفئات قد مرت بتجارب أيديولوجية وسياسية ممتدة وعامرة بالدروس.

جميع الطبقات والفئات الاجتماعية قد تقوم بأدوار رئيسية في النضال الديمقراطي والحقوقي، في بلدان مختلفة ولحظات متباينة من الزمن.

ماذا عن الطليعة الحقوقية

التغيير السياسي والدستوري-خاصة الثوري هو محصلة للتفاعل الكيميائي بين نخب وطلائع ثقافية وفكرية وحركية، وطبقة اجتماعية أو شرائح طبقية وفئات اجتماعية، والشعب أو المجتمع كله. وتختلف هذه الحصيلة اختلافا ملحوظا تبعاً لطبيعة المجتمع وأيديولوجية وفكر الأخر الاجتماعي الوسيطة ومصالحها وتجربتها الثقافة والسياسية وقوتها النسبية في المجتمع. ولكن جانبا كبيرا من النتائج يجب أن ينسب للطلائع والقيادات الثقافية والفكرية والحركية.

ولا تختلف الدعوة والحركة الديمقراطية والإنسانية في شئ عن غيرها فانتصار أو هزيمة هذه الحركة في مرحلة معينة يعود في جانب مهم منه إلى دور الطليعة.. أي إلى الحركة الحقيقية ذاتها، فما هى السمات التي تساعد على نجاح هذه الحركة.

لا يمكن بحث هذه السمات أو حصرها بصورة تجريدية. فكما سبق القول، يتوقف الأمر إلى حد بعيد جدا على التفاعل الكيميائي بين الطليعة والوسائط الاجتماعية الأوسع والشعب أو المجتمع كله. ونحن لم نفهم بعد على سبيل المثال ماهية العوامل التي تجعل دعوة ما تنتشر مثلما تنتشر النار في الهشيم، فإذا بها

تطغى على مزاج المجتمع كله، وتجعل عددا كبيرا جدا من الناس يرون نفس الأفكار ويتمتعون حتى مع أنفسهم بنفس التحليلات، وذلك خلال سنوات أو حتى شهور قليلة في عدد من الحالات.

بل قد يجوز القول بأن معظم الدعوات الكبرى في التاريخ ظلت معزولة في نطاقات اجتماعية ضيقة، حتى لحظة معينة أو حدث بعينه، فإذا بها فجأة تصبح الفكرة السائدة بين صفوف كل المجتمع، وبحيث يكون الفاصل الزمني بين هذا الانتشار المفاجئ والانتصار المؤثر للدعوة قصيرا جدا، إلى درجة قد تفاجئ الباحثين في الظاهرة عن بعد وعندما يحدث ذلك، فإن الفئات الاجتماعية التي تقوم بدور الوسيط التاريخي تعيد هيكلة الطليعة.. أي الحركة الديمقراطية والحقوقية.. وتكسبها ما تتمتع به هى من سمات.

ومع ذلك، فإن الجاذبية والقيمة الأخلاقية للحركة الحقوقية يعتبر العامل الحاسم في نجاح هذه الحركة في إشاعة القيم الحقوقية والمثل الديمقراطية.

ولا توجد حركة سياسية أخرى تحاكم أو يتم تقييمها بناءا على مبدأ الانسجام مثلما يحدث للحركة الحقوقية والإنسانية. ومعنى ذلك أن الاتساق الأخلاقي يعد أمرا بالغ الأهمية في إكساب الدعوة الحقوقية الإنسانية البريق الذي تحتاجه لإلهام المجتمع.

وفي الماضي، كانت الدعوات المماثلة تستند فوق كل شئ إلى البريق الأخلاقي لرجال الدين، أو الدعوة الدينية، وقد قام بعض رجال الدين بالفعل بدور رئيسي في النضال ضد تجارة العبيد، ونجحوا في هز ضمير أوربا وفضح الحضارة الرأسمالية الناشئة وإدانة هذه التجارة البشعة حتى أمكن استصدار قرارات وقوانين من بعض البلدان الأوربية بتحريم وتجريم التجارة البشعة في البشر وذلك في مقتبل القرن الثامن عشر. ويعني ذلك أن التحريض ضد هذه التجارة قد استغرق نحو نصف قرن إضافي لكي يتم قمع هذه التجارة نهائيا في البحار والمحيطات،وخاصة في الطرق البحرية إلى الولايات المتحدة.

لقد استغرقت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان نحو نصف قرن لكي تكتسب قوة دفع كافية. وحتى الآن لا يبدوا أن نظام الحماية الدولية قد أصبح مثاليا. وأول ما

إن الدعوة الديمقراطية والإنسانية لا تسلم ولا تذعن ببساطة للضغوط التي تدفع إلى التطرف لكي تبدو وكأنها تساند الضعفاء والمضطهدين، بتدمير الطبقات الأخرى.

يمكن أن يقال هنا هو أن البشرية ربما تكون قد قطعت نصف الطريق.

فإذا كان ذلك الحكم صحيحا بالنسبة للبشرية ككل، فنتيجة العالم العرب لم تقطع سوى عشر الطريق، وعلينا أن نسير أشواطا أبعد بكثير مما قطعناها، وأن نقدم تضحيات أثمن وأغلى وأكبر بكثير مما قدمنا حتى الآن.

ولكن ننجح لا يكفي أن يكون لدى قادة الحركة في مختلف الأقطار العربية الشجاعة والاستعداد للتضحية، وإنما يجب أن يكون لديهم هذا النوع من التكرس الديني أو شبه الديني، هذا التكرس التام لقضية احترام حقوق الإنسان، فلا يشغلنا عنها شئ، ولا يدفعنا للتخلي عنها شئ. وفي نفس الوقت، فإن، اتساقنا التام مع مثل حقوق الإنسان سوف يكون دائما هو المحك، وهو الاعتبار الفاصل في نشر الإيمان بالشرعة الدولية والقيم الجوهرية التي تنهض عليها هذه الشرعة.

لا تبدو المستويات الأخلاقية المطلوبة في مناضلي حقوق الإنسان سهلة النيل. فثمة تناقضات ومشكلات كثيرة يتعين حلها قبل أن نتحدث باطمئنان عن ولادة هذا النوع من المناضلين الذين سينجحون في النهاية في إشعال المصباح. فمتطلبات الحداثة في مجال الممارسة والتنظيم تفرض اعتبارات حتمية، مثل المهنية، والتي قد تصطدم بدرجة ما مع البريق الأخلاقي المطلوب في المناضل الذي نتحدث عنه.

كل ما نستطيع أن نقوله هو أن الجيل الحالي من مناضلي حقوق الإنسان يصلح كقنطرة، وكموجة ومربي لجيل قادم.

هذا الجيل القادم هو -في ظني- من سيشعل مصباح علاء الدين. أما المارد فهو الشعب كله.. الشعب كله.. الشعب كله.

رئيس التحرير

انتصار أو هزيمة الحركة الحقوقية في مرحلة معينة يعود قبل كل الحركات في جزء مهم منه إلى دور الطليعة.